الخميس ٢ أيلول ٢٠٠٤

إنقاذ لبنان في مجلس الأمن

شبلي ملاط

هذا نداء اخير الى العقل، وبالتحديد الى تحكم الرئيسين بشار الاسد واميل لحود الى العقل، ممن يعي الصعوبة اللازمة لدولة القانون في الشرق الاوسط، مذ قوضت دولة اسرائيل محاولات ترسيخ سلطة القانون في بلادنا المجاهدة ضد الاستعمار بخلقها القسري لحقائق المخالفة للشرع والانسانية على ارض فلسطين.

والحجة الوحيدة في تدمير الميزة الديموقراطية اللبنانية الرائدة في العالم العربي — وهي التداول الدستوري السلمي على رأس السلطة — تتمثل في مبدأ الضرورة في ضوء المصلحة الوطنية العليا في سوريا. هذا التمثيل مخطئ: فمسودّة قرار مجلس الامن، في نصه صباح الاربعاء، تضع الدولتين على درب المواجهة مع العالم، وفي اطار مجلس الامن ذاته الذي قامت على اساس قراره عام ١٩٧٨ مقومات تحرير لبنان من اسرائيل على امتداد ٢٢ عاماً.

لهذا القرار تداعيات غير مسبوقة على مستقبل العلاقات اللبنانية — السورية. فالذين يريدون للدولتين ان تبتعدا في شرخ متنام الى الهوة التي وصلتا اليها في احلك ايام الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢ سيرحبون بهذا القرار، الذي يطالب بانسحاب القوات السورية الفوري وانتخابات حرة في لبنان. انما ايضاً صحيح ان ليس من رئيس صادق في العالم — ولا استثناء هنا للرئيسين اللبناني والسوري — يعارض هذين المبدأين الاساسيين: سيادة لبنانية كاملة والديموقراطية. ولان القرار يشعر سوريا بتطبيقهما على الفور، نكون قد دخلنا نفقاً يتمزق فيه النسيج اللبناني، وتزول فيه جميع آمال الاصلاح التدريجي اللاعنفي داخل سوريا، ويحتم تنامي عزلة سوريا الدولية كما الاقليمية. ففي غضون ايام، سوف تعود الروح التي سادت اجتماع الكويت عام ١٩٨٩. ومع الزلزال العراقي السنة الماضية ستقف دول عربية عدة جهاراً ضد السياسة السورية في لبنان.

وبشكل خاص، سوف يدق قرار مجلس الامن اسفينا بين طوائف المجتمع اللبناني وشرائحه. فالتجاهل المتصادي للاجماع المبني حول البطريرك اللبناني بسبب تمسكه المتوازن بالديموقراطية اللبنانية والعلاقات الودودة مع سوريا يفسح المجال امام التطرف على مشاربه ومن شتى الانحاء ان يطغى في المجتمع اللبناني، يشجعه منطق التدخل الدولي على خلفية ازمة لا مثيل لها منذ الاجتياح الاسرائيلي.

وعلى الرئيسين اللبناني والسوري ان يدركا ان الحجة المساقة من وزارة خارجيتنا قاصرة في القانون الدولي. فوجود سوريا في لبنان، كما الوجود الاسرائيلي عشرين عاماً، عرضة طبيعة لمراقبة المجتمع الدولي. ومتى يحدث، كما حدث في الاسبوعين الماضيين، ضغط من دمشق يمارس على هذا القدر من القسوة في وجه مشيئة اللبنانيين وزعمائهم الواضحة، فمن حق المجتمع الدولي ان يتدخل، وهذا واجبه. بل ان تجاهل قرار مجلس الامن، ولو تعذر ظاهراً بسبب الفيتو كما في افغانستان ابان الغزو السوفياتي، يطلق مساراً قوامه العقوبات على ألوان، ومنها العسكرية.

هذا ليس ضرورياً. ومهما يقال رسمياً، بما فيه على لسان وزير خارجيتنا، وهو المعروف ايضاً برغبته في خوض الانتخابات الرئاسية، ومهما تقول في العلن قيادات الفئات السياسية المختلفة، بما فيها رئيس الوزراء ورئيس المجلس ونائبه، و"حزب الله"، فجله لا يعبر عن اقتناعاتهم الحقيقية وتوق انصارهم الى حرمة الدستور الديموقراطية. هو خطأ كبير كسر الاجماع اللبناني على تغيير شخص رئيس الجمهورية، بغض النظر عن صفات الرئيس اميل لحود او عهده.

نحن — واعني نحن الديموقراطيين اللبنانيين المؤمنين بأسبقية القانون — قادرون على درء المسار التصادمي في مجلس الامن اذا اعيدت الى الدستور حرمته: على الرئيس الاسد ان يحمل اميل لحود على العدول عن تنكره للدستور وللديموقراطية.

محام، بروفسور في الجامعة اليسوعية